# اتعـــاظ الحنفا

## بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا[1]

تأليف الدكتور جمال الدين الشيال

إن الذين يحملون العلم إلى الناس بالتأليف أو النشر أو الترجمة أو بالمجلات ، إنما يحملون إليهم من نور الله ليستضيئوا به وليزدادوا نوراً . وحملة العلم سواء كان أدباً أو علوماً طبيعية ، أو غيرها ، وسواء كان أصحاب مجلات يتخذونها ندوة للفكر وأصحابه إنما يفترضون على أنفسهم رياضة علمية طويلة شاقة قبل أن يبلغوا مرتبة العلماء . وفى هذه الرياضة العلمية يشترط الإخلاص الذى هو جماع الفضائل وطريق الراغب السالك طريق العلم . وكم من مشتغل بالعلم يمضى ويطويه الزمان المشوم فى غير رحمة بجهوده الطويلة وآماله العريضة ؛ فإذا أنزل الله نوره على عبده فتح له من أبواب العلم ونشره ما يرفع له ذكراً .

ومن الذين فتح الله عليهم وهداهم فى التاريخ إلى جوانب طريفة فجعلهم مرجعاً للأجيال التى تلتهم والتى تليهم المؤرخ المصرى تقى الدين المقريزى صاحب كتاب اتعاظ الحنفا الذى نشره الدكتور جمال الدين الشيال . فقد امتاز المقريزى بنظرات طريفة وملكات مواتية ، وجلد على العمل وتوفيق ربانى عجيب فيما ألف . وترك من بعده أخباراً تاريخية طويلة تقع فى مجلدات عديدة ضخمة ، بعضها معروف منشور وبعضها مخطوط ينتظر النشر . وقد عنى بنشر كتب المقريزى جماعة كبيرة أجلة من المؤرخين منهم الأستاذ فيت مدير دار الآثار العربية الملكية المصرية الآن ، ومنهم الدكتور زيادة أستاذ التاريخ المصرى بجامعة فؤاد ، ومنهم ناشر كتاب اتعاظ الحنفا الدكتور الشيال ، الذى نتحدث عنه اليوم .

وليس هذا أول كتاب ينشره الدكتور الشيال للمقريزى ، فقد نشر له من قبل كتابين قيمين ، الأول كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأزمات الاقتصادية ، وهو على حجمه جليل القدر عظيم النفع ، والثانى : نحل عبر النحل . وهو كتاب قيم بثروته اللغوية الضخمة ، كنا نود لو لم يهاجر الدكتور أبو شادى إلى أمريكا حتى يعرف الجمهور ويعرف أمثالنا ممن لا يعرفون عن النحل إلا القليل قيمة هذا الكتاب . أما من الناحية التاريخية ، فذلك الكتاب يحوى أخباراً تاريخية قليلة . ثم هذا الكتاب الثالث الذى نعرض له اليوم ، وهو كتاب اتعاظ الحنفا .. فى تاريخ الدولة الفاطمية ..

وللنشر أصول صارمة تجعل مجرد النسخ مهمة دقيقة مضنية . فإذا انتهى النسخ من المخطوطات المختلفة ابتدأت مهمة جديدة هى إقامة النص وإصلاح خلله . فإن كثرة نسخ الكتاب تدخل عليه كثيراً من الأخطاء . ومن الناشرين من يلتزم بعد ذلك توضيح النص بالهوامش .

ولكن مهمة الدكتور الشيال تعقدت لأن المخطوط فى برلين ولا سبيل إليه ، فرجع إلى نشرة الكتاب القديمة . وكانت مليئة بالأخطاء فأصلح ذلك كله بمقارنة النص المنشور بالنصوص التاريخية الأخرى ، ثم إنه التزم التعليق حتى تضخمت الهوامش وبلغت حداً كبيراً . وقد كان ربع هذا كافياً . ومن الخطأ أن يتصور الناشر نفسه شارحاً ، فمجال الشرح طويل لا يحتمله النشر . ودليل ذلك أن الدكتور الشيال لم يشرح نقطاً كثيرة تجل عن الحصر كما شرح أشياء كثيرة فوق الحصر . فأنت تتحير حين تقرأ النص بين هوامشه الكثيرة ، وقد تهمل هذه الشروح لكثرتها . فإذا صبرت فقرأت كل ذلك وجدت شيئاً غير مشروح إلى جانب شىء مشروح . ولعل أنفع شىء للناشر والكتاب والجمهور جميعاً أن توضع كافة الشروح والتعليقات فى مقدمة بأول الكتاب ، فيستطيع المستعجل أن يكتفى بها ويستطيع غيره أن يهتدى بها فى قراءته للكتاب . وقد جرى على ذلك المنهج كثير من الناشرين حتى أصبح نظاماً ملحوظاً أتباع

(١) هو الجزء الثانى من مكتبة المقريزى الصغيرة ، نشره الدكتور الشيال وطبعته دار الفكر العربى سنة ١٩٤٨ .

منهجهم إلا إلى منهج أحسن .

وقد كنا نحب أن ينبه الدكتور الشيال قراءه وقراء المقريزى إلى أن هذا الكتاب لا يعد من أعمة كتبه ، وأن صبر المقريزى على جمع الأخبار خانه هـذه المرة ، وأن جزءاً هاماً جـداً من الكتاب قد ضاع حتى ليعد الجزء الباقى منه شيئاً يسيراً إلى جانب الضائع . وقد ذكر الدكتور الشيال هذا الفقد ، ولم يعلق عليه ؛ وقد نلتمس له أعـذاراً كثيرة منها أنك إن ألححت فى ذلك زهدت القراء أولا وعدمت الناشر الطابع ؛ وفى ذلك كارثة محققة تصيب العـلم قبل أن تصيب العلمـاء . والناس أحوج إلى من يشجعهم ويشوقهم إلى تراثنا العلمي القديم .

ومن حق الناس مع ذلك أن يعلموا أن الكتاب قد يكون مسودات جمعها المقريزى وفى نيته أن يرجع إليها ثم لم يأذن له وقته بذلك . وإن كان من حقهم أن يعلموا أيضاً أن ذلك فرض أرجحه أنا ، وقد لا يرى الأستاذ الشيال ذلك ، وقد يضع هذا الكتاب فى مصاف كتبه الأخرى . وقد كان عليه أن يعرفنا بقيمة الكتاب لعله يلفت نظرنا إلى ما لم نلتفت إليه .

فإذا عرفت أنه كتب مقدمة طويلة فى نحو عشرة صفحة لم تتسع لذلك التمست له العذر ، لأنه يحرص على أن لا تطول المقدمة . ونحن على عكسه كنا نريد أن تتسع المقدمة لذلك وأن تتسع أيضاً لكثير من الشرح المودع فى الهوامش إيداعاً شبيهاً بالتستر والاستخفاء .

وكل ما مضى ملاحظات عن المقدمة وما كنا نتنظره منها . وهى بعد ذلك مقدمة ممتازة حقاً واضحة وضوحاً تاماً فى أسلوب رصين معتنى به . تفهمها بمجرد قراءتها وتستوعب ما يريد صاحبها أن يقول فى رفق ولذة ، فتحمد له ذلك وتنشط نفسك له

وإذا كان الأستاذ حريصاً على الأسلوب هذا الحرص فإنى أرى له أن يتجنب المضافات إليها قبل ذكر المضـــاف ؛ فإن للصحفيين أن يستطيبوا ذلك التركيب الركيك الخاطىء ، أما مثله فلا يقع فى مثله . فإن تكرار المضاف إليه مستثقل فى العادة وهو لا يجوز فى النحو إلا فى عطف ما يكثر اصطحابهما مما يرجع إلى صنف واحد، فتقول يد ورجل زيد؛ ولكن لا تقول دار وغلام زيد . ومثل هذا التركيب قد يرد فى الشعر للضرورة ، ولا يباح فى النثر وقد ركب الأستاذ هـذا التركيب ثلاث مرات اجتمعت فى صفحة واحدة هى صفحة س .

ولنقفز بعـد ذلك إلى آخر الكتاب . نجد فيه ملحقات كثيرة منها ما قدمه الناشر على أنه استكمال لنص الكتاب وبدل من الجزء الفاقد ، ومنها جداول وضعها الناشر نفسـه ، وهذه الملحقات كما ترى مختلفة فى طبيعتها ، بعضها للمؤلف وبعضها للناشر . ولهذا كان من الواجب أن تختلف التسمية باختلاف الملحقات ، كأن تسمى ما ينسب منها للمقريزى ذيلا أو صلة وهى تسمية مألوفة معروفة عند القدماء ، وكأن تسمى ما ينسب للناشر ملحقاً . وشىء آخر ، هو أن الناشر جعـل كل جدول ملحقاً فتكاثرت الملحقات تكاثراً يكاد القارئ يضل فى ثناياه . وشئ ثالث ، هو أن أحد هـذه الجداول وضع لشرح قسم خاص من الكتاب فإذا طابقت بينهما وجدت الناشر أقام جدوله على رواية واحدة وأهمل سائر الروايات .

ومن قلة الإنصاف للناشر مع هذا أن تجرّح هذه الملحقات بشئ من النقد . لأن الناشر وفق فى جمعها وتعب فى البحث عنها وصور بها الجزء الفاقد خير تصوير . ولكنه مجرد تصوير للجزء الفاقد لم يقصد به الحصر . ففى كتب المقريزى عن الفاطميين شئ كثير لم يوضع ضمن الملحقات . غير أن الدكتور الشيال إنما اقتصر على كتاب خاص من كتب المقريزى هو — المواعظ والاعتبار ، فنقل عنه ، وقد ذكر سبباً دعاه إلى ذلك لا نقره عليه ، ولكن هذ القسم الملحق قد أحيا الكتاب وصوره لنا فوضع أمام أعيننا الجزء الموجود ورسم لنا تخطيط المفقود منه .

ونرجع بعد ذلك إلى الكتاب نفسه لأننا لم نعرض إلى الآن إلا لمقدمته وملحقاته .

الكتاب منشور نشراً صحيحاً سليما . نظر فيه الأستاذ الناشر فأمعن النظر ، وجبر أخطاء النشر القديم ، وتكلف فى سبيل هذا التصحيح عناء وجهداً يستحقان كل الحمد والثناء ، فرجع إلى مراجع كثيرة ضبط بها النص : والمعروف أن التزام النص دون مسه إلا بالاختصار قاعدة جرى عليها القدماء ، لاعتبارهم التاريخ علماً نقلياً لا يجوز التصرف فيه إلا بأقل قدر مستطاع . وضبط الدكتور الشيال كذلك أسماء الأعلام وأسماء الأماكن

ضبطاً تاماً ، وعرّف بها ، فرجع فى ذلك إلى المصادر التاريخية والجغرافية القديمة . وقد كان ينبغى عليه أن يزيد على ذلك فيضع فى الكتاب خريطة جامعة . ثم حسنة أخرى : هى أنه فصّل النص إلى فقرات ، وأضاف إليه عناوين دون أن يتجاوز الحد . ولم يضع هذه العناوين جزافاً ، وإنما أخذها من مصادرها . فاستقام له النص استقامة محمودة ، وأصبح مفهوماً واضحاً . وهذا غاية ما ينتظر من الناشر الأمين ، والمؤرخ الثبت .

غير أن الكمال لله وحده ، هو وحده المنزه عن السهو والخطأ . وقد تورط الناشر فى أخطاء قد يحسن التنبيه إليها . أما بعضها فيتصل بقراءة النص وهو قليل جداً . وأما بعضها الآخر فلا نشك أن المطبعة هي التى ورطته فيه . ومثل هذه الأخطاء المطبعية مما يقع فيه الناس جميعاً ، ومما يقع فيه الناقد نفسه أيضاً . ولكن ذلك لا يبررها .

وقد كانت مطبعة بولاق الأميرية القديمة تحسن ضبط الطبع ؛ والمطابع فى أوربا اليوم تعنى بضبط الطبع أكبر عناية ، وتتخذ المراجعين على حسابها ، ولا تقتصر على تصحيح المؤلف . بل قد تنبه المؤلف على أغلاط سها عنها . فإن خلل الضبط يمس سمعة المطبعة أكثر مما يمس غيرها . وقد وضع الناشر قائمة طويلة للتصويبات ، إلا أنه لم يصوب غير الأخطاء الظاهرة ، وترك ما عداها لذكاء القارئ .

والقارئ لا يحب فى العادة أن يتعدى دور القراءة والاستفادة ؛ فإذا كلفته فوق ما يبتغى من القراءة أضجرته وأثقلت عليه . ومن حق أن آخذ له بحقه وأن ألوم المطبعة والناشر . وكيف لا ألوم وقد سمح الناشر لنفسه أن يلوم صاحب النشرة الأولى ، وأن ينبه على أغلاطه واحدة واحدة . ووجود هذه الأغلاط رغم اليقظة ومجرى الضبط توضح لك ما قلته منذ حين : وهو أن كثرة النسخ تدخل على النص من الأغلاط ما لم يكن فيه . ولهذا كان النشر فناً من الفنون التى تحتاج إلى طبيعة خاصة ، وكان الناشر جديراً باحترام القارئ وتسامحه واحتمال ما يقع فيه من سهو . وإليك الأخطاء التى وقعنا عليها :

لعلى بن أبى طالب ولدان سماهما عمر ، وميز بين العمرين بالأكبر والأصغر ، فلما جاء ذكر أحدهما ( ص ٦ ) أصلح لفظ الأكبر وجعله الأصغر ، ثم جاء ذكر الأصغر ( ص ٧ ) فلم يدخل عليه تعديلاً ولم ينبه عليه ، فترك فى النص عمرين أصغرين

وفى ص ٨ : فولد الحسن ... وحسناً وإبراهيم وجعفر ، ( بدون النصب فى جعفر ) وشبيه بهذا أو من قبيله ص ١٠ س ٤

وقد ترك النص غير مستقيم ص ٩٩ س ٧ ، ٨ ، وكان إصلاحه ميسوراً . ومن هذا القبيل أيضاً ص ١١٢ س ١٢ ، ١٣ لو حذف : « فتح سوسة بالسيف » لاستقام النص . وشبيه به لفظ « فوقع » ص ١٢٢ س ١٥ ، ثم ص ١٢٣ س ٦ ، فإنه غير مفهوم .

وفى ص ١٢٤ س ١٣ ذكر قلعة كتامة نقلا عن ابن الأثير وهى قلعة كيانة . والفرق بين . وقراءته على ما أراد الناشر فوقع فى خطأ أكبر .

وفى ص ١٨٦ س ٦ قال : « دخل المعز لدين الله أفريقية » وصوابها : رحل المعز لدين الله [عن] أفريقية . والتاريخ المذكور لحركة المعز هذه هو الذى يحتم تصحيحنا .

وقد يريد الناشر التنبيه على قراءة مخالفة ، ثم نجد القراءة المخالفة فى الهامش كالأصل فى المتن مثل ص ١٠٦ هـ ٥ ، ومثل ص ١٤٤ هـ ٢ ، ص ١٣٠ هـ ٢

ثم إن من الهوامش ما يطول من غير مبرر ظاهر مثل هامش ص ٢ ، وقد كان يكفى الإشارة إلى صفحتى و ، ز ، من المقدمة . ومثل هذا هين ، وقد يستطاب التكرار . غير أنه فى ص ٣٥ أحال فى الهامش رقم ١ إلى الذى يليه مع أن الذى يليه لا يتصل به إطلاقاً

أما الأخطاء المطبعية اليسيرة فكثيرة العدد ، وقد تقدمنا بلوم المطابع ووفيناها حقها من اللوم والفائدة من التنبيه على هذه الأغلاط ضئيلة ليسرها . ولذلك نضرب عن ذكرها .

ولنلخص ما قلنا : مقدمة رصينة واضحة ، ونص أقيم خير إقامة ، وملحقات بعضها تذييل من كتب المقريزى ، وبعضها جداول من وضع الناشر . ثم شروح مستفيضة . فإذا استثنينا الأخطاء التى وقفنا عليها ، لم نجد غير انتقادات على الشكل فى ذاته وتوزيع الشروح فى كل مكان .

وحسب الأستاذ الناشر أننا نثنى على ضبط النص ، فذلك